الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
12 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد صيقل ..... (أفغانستان)

المحتويات

مسائل تنظيمية

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (*تابع*)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (*تابع*)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

مسائل تنظيمية

١ - **الرئيس:** قال إن اللجنة ستشرع في التصويت على الاقتراح الداعي إلى طلب رأي قانوني من المستشار القانوني للأمم المتحدة ينص على ما يلي: ”ما هي الأسس القانونية المستند إليها لإدراج لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في قائمة اللجنة الثالثة للجمعية العامة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، المطلوب إليهم تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين؛ وما هو الأساس القانوني للحوار بين لجنة التحقيق المذكورة أعلاه مع اللجنة الثالثة في ضوء الفقرة ٢٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؟“.

بيانات أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

٢ - **السيد هلالي** (المغرب)، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، قال إنه على الرغم من وضوح ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة بشأن ضرورة احترام سيادة الدول الأعضاء، فإن بعض الدول حاولت التعدي على تلك السيادة خلال الجلسة العاشرة للجنة. وبالتالي، تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على ثلاث نقاط أساسية. أولاً، لكل وفد الحق في التماس رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية بدون تصويت، فالأرجح أن تكون عمليات التصويت هذه مسيّسة وأن تؤدي إلى استقطاب داخل اللجنة. ثانياً، لم يسبق أن طُرح طلب رأي قانوني للتصويت، والمجموعة الأفريقية تشعر بالقلق من أن قرار الشروع في التصويت يخرق النظام الداخلي ويمكن أن يشكّل سابقة من شأنها أن تقوض سيادة الدول ومصداقية اللجنة. ثالثاً، تحثّ المجموعة الأفريقية الرئيس على الإصغاء إلى الحكمة التي تبديها الدول الأعضاء وعلى الاسترشاد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي.

٣ - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها سيصوّت ضد الاقتراح لأن طلب الرأي القانوني يجب أن تقدّمه هيئة حكومية دولية؛ ولا يجوز أن تقدّمه فرادى الدول الأعضاء.

٤ - **السيد كاستيّو سانتانا** (كوبا): قال إنه حسبما يفهم، اتُّخذ قرار إحالة السؤال الموجه من وفد بوروندي إلى مكتب الشؤون القانونية بالفعل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وإن وفداً واحداً فقط عارض مسار العمل هذا. وأعرب عن أسفه الشديد لأن تتم عرقلة مبدأ حسن النية، الذي ينبغي أن تقوم عليه أعمال اللجنة، بسبب موقف واحد يهدف إلى الحيلولة دون ممارسة دولة ما حقها المشروع في التماس إيضاحات بشأن مسألة من المسائل. وقال إن وفد بلده، لهذا السبب، سيصوّت تأييداً لاقتراح التماس رأي قانوني.

٥ - وأُجري تصويت مسجل بناءً على اقتراح مقدم من بوروندي لالتماس رأي قانوني من المستشار القانوني للأمم المتحدة.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إسواتيني، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، السودان، سورينام، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك،

بولندا، بيرو، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٦ - اعتُمِدَ الاقتراح الداعي إلى التماس رأي قانوني من المستشار القانوني للأمم المتحدة بتصويت مسجل بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل صوت واحد مع امتناع ٦٦ عضواً عن التصويت.

٧ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده صوّت لصالح الاقتراح لأن الدول المناصرة لسيادة القانون ينبغي ألاّ تخشى من طلب رأي قانوني.

٨ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده صوّت لصالح الاقتراح على أساس أن الدول الأعضاء تملك حقاً مشروعاً في طلب رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية. ويمكن معالجة المسألة من خلال توافق الآراء، كما حدث في الماضي، في روح من حسن النية التي طالما استرشدت بها اللجنة.

٩ - **الرئيس:** قال إن اللجنة، بناءً على ذلك، ستستأنف نظرها في الدعوات التي يُنتظر إرسالها إلى المكلفين بولايات خاصة بمجرد تلقّي اللجنة الرأي القانوني الذي طلبته.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (*تابع*)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/73/257 و A/73/41 و A/73/265 و A/73/272 و A/73/278 و A/73/276 و A/73/174 و A/73/174/Corr.1) (*تابع*)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (A/73/223) (*تابع*)

١٠ - **السيد لوكسين** (الفلبين): قال إن الأطفال أضعف أفراد المجتمع. ولأنهم يتمتعون بالبراءة، ولا يستطيعون تمييز الصديق من العدو، ولا حول لهم ولا قوة بالمطلق، فإن على الدولة أن تتدخل لضمان بقائهم ورفاههم. والواقع أن الأطفال هم أقوى مبرر لوجود الدول في حد ذاته. وبيّن أن الحكومة تأخذ دورها في حماية الأطفال على محمل الجد. فدستور الفلبين يدافع عن حقوق الأطفال في المساعدة، والرعاية والتغذية المناسبتين، والحماية من جميع أشكال الإهمال والاستغلال. وللأطفال الحق في الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وفي الآونة الأخيرة، جرى توسيع نطاق هذا الحق ليشمل التعليم العالي في المؤسسات الحكومية.

١١ - وأضاف أن الأطفال في الفلبين يتمتعون بالحماية من أي شكل من أشكال التهديد أو الاعتداء أو التعذيب، وأن من المنتظر سنّ تشريعات ستوفر لهم الحماية من العقوبة البدنية. وبما أنه لا مكان للأطفال بأي صفة في ساحات المعركة، وُزِّع تعميم على القوات المسلحة بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة يتضمن إجراءات صارمة للتصدي للانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها. وبعد أن استعادت القوات الفلبينية مدينة ماراوي، تم لم شمل الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم بأسرهم.

١٢ - وذكر أن الفلبين تقدّر المشاركة والإدماج، وبالتالي تضمن تمثيل الأطفال في مختلف مستويات الحوكمة. وفي السنوات العشر الماضية، سنّت الفلبين ٣٠ قانوناً يركز على الأطفال وسعت إلى تهيئة بيئة مواتية تتيح للأطفال الاستمتاع بحياتهم.

١٣ - **السيدة واديبيا - أنيانوو** (نيجيريا): قالت إن اللجنة الوطنية لإعمال حقوق الطفل أُنشئت من أجل ضمان الإعمال الكامل لقانون حقوق الطفل، الذي سُنّ عام ٢٠٠٣ لإدراج اتفاقية حقوق الطفل في القانون الوطني إدراجاً كاملاً. وذكرت دليلاً آخر على التزام الحكومة بجميع حقوق الإنسان يتمثل في إنشاء فرقة عمل وطنية مسؤولة عن توفير الحماية والدعم للأطفال من إساءة المعاملة والاعتداء الجنسي والإيذاء في الأماكن العامة والخاصة.

١٤ - وأضاف أن الحكومة تعكف على إدماج الأطفال في السياسات الوطنية من خلال إنشاء برلمان الأطفال النيجيريين، وهي تجربة تكررت في ولايات الاتحاد الست والثلاثين جميعها، إضافة إلى منطقة العاصمة الاتحادية. ووضعت الحكومة أيضاً خطة للأولويات الوطنية تتضمن نهجاً متعدد القطاعات لضمان مراعاة جميع برامج القطاع الاجتماعي رفاه أشد الأطفال ضعفاً وأسرهم. وشملت المبادرات الأخرى وضع سياسة وطنية بشأن عمل الأطفال، يليها إنشاء وحدات معنية بعمل الأطفال؛ وتطبيق نظام وطني لإدارة

المعلومات يضمن توحيد التقارير الوطنية بشأن البرامج المتعلقة بالأيتام والأطفال الضعفاء؛ ورقمنة الوكالة الوطنية لتسجيل المواليد. وتعكف الحكومة أيضاً على تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين السلامة المدرسية والحماية من الهجمات، وتوفير التعليم في حالات الطوارئ، وتعزيز تعليم الفتيات وزيادة معدلات التحاقهن بالمدارس، ووضع حد لزواج الأطفال. أما قانون الجرائم السيبرانية فيتعامل مع التحدي المتمثل في استغلال الفضاء الإلكتروني كأداة للعنف والتنمر والاتجار والاستغلال الجنسي والتجنيد في الجماعات المتطرفة.

١٥ - وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى ضمان توفير الحماية القانونية للأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين وغير ذلك من الشرور.

١٦ - **السيد محمد** (السودان): قال إن بلده أنشأ أطراً لتعزيز حقوق الأطفال، بما في ذلك قانون عام ٢٠١٠ لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والمعاملة اللاإنسانية والإهمال والاستغلال وجميع أشكال الاعتداء الجنسي. ووفق ذلك القانون، اعتمد السودان إطاراً قانونياً متكاملاً للتعامل مع القُصَّر، يشمل تعيين مدعي خاص مختص بالجرائم المرتكبة ضدهم. وتعزيزاً لمنع انتهاكات حقوق الطفل، عيّنت الحكومة مدعياً عاماً للجرائم في دارفور للتحقيق في القضايا ذات الصلة من تلك المنطقة. وأُنشئ خط ساخن لتوفير المساعدة الفورية للأطفال ضحايا العنف على مدار ٢٤ ساعة.

١٧ - وأضاف أن حكومة السودان تمتثل لجميع الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين. وقد حُظر الاتجار بالأشخاص بموجب قانون عام ٢٠١٤ وبموجب قانون الطفل، ووقّع البلد اتفاقات ثنائية مع مختلف الدول المجاورة لمكافحته. ووفرت الحكومة أيضاً التدريب لضباط الشرطة ووكلاء النيابة على كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ووفرت البيوت الآمنة للضحايا.

١٨ - وذكر أن السودان وقّع خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى رفع اسم السودان من قائمة الجهات التي تجنّد الأطفال وتستخدمهم كجنود. وقال إن السودان يتقدّم بالشكر إلى مكتب اليونيسف في الخرطوم لإيوائه الأطفال الذين استخدموا كجنود في السابق وتقديمه الدعم النفسي لهم.

١٩ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن حكومة بلده تعتقد أن أفضل سبيل لحماية حقوق الطفل هو كفالة التعليم والرعاية الصحية، وعملت الحكومة بلا كلل من أجل تقديم تلك الخدمات، حتى في المناطق النائية. فمنذ بداية عام ٢٠١٨، وفّرت الحكومة أكثر من ٣٥٠ مليون كتاب مدرسي مجاناً لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، وصرفت إعانات مالية لملايين الطلاب أُرسلت مباشرة إلى أمهاتهم عن طريق الهواتف المحمولة. ونتيجة لذلك، تناقصت معدلات التسرب من الدراسة. وأرسل البلد أيضاً حافلات مجهزة بالحواسيب إلى جميع أنحاء البلد لتوفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووُضعت برامج للطلاب ذوي الإعاقة، ووُزعت كتب بلغة بريل على الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

٢٠ - وأشار إلى أن الحكومة ملتزمة بشكل خاص برفاه النساء والفتيات. ففي عام ٢٠١٧، حدّثت بنغلاديش قانون تقييد زواج الأطفال، ووضعت خطة عمل وطنية لوضع حد لزواج الأطفال. وأدت تلك التدابير إلى خفض تدريجي في معدلات زواج الأطفال. ووضعت بنغلاديش أيضاً خطط عمل ترمي إلى تمكين الأطفال والمراهقين من الحصول على معلومات عن الحقوق والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

٢١ - وأضاف أن حكومة بنغلاديش ترحّب بمناقشة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها السلطات في ميانمار في حق أطفال الروهينغيا، الذين يشكّلون نسبة كبيرة من مواطني ميانمار المشردين قسراً، البالغ عددهم ٧٢٠ ٠٠٠ شخص. ويتم حالياً مد نطاق الخدمات القائمة، مثل مراكز دعم الضحايا وخطوط المساعدة المجانية، لتشمل نساء وأطفال الروهينغيا في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار.

٢٢ - **السيد رومونغي** (رواندا): قال إن البيانات الأخيرة الصادرة عن آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح قد بينت زيادة في وقوع حالات مؤكدة من الانتهاكات الجسيمة الستة. وأشادت رواندا بإنجازات الممثلة الخاصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في التخفيف من معاناة الأطفال.

٢٣ - وأضاف قائلا إن رواندا أولت الأولوية لمشاركة الأطفال في السياسات والبرامج الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، أقامت الحكومة مؤتمر قمة سنويا للأطفال، أتاح فرصة للأطفال لمناقشة القضايا التي تؤثر في حياتهم وضمان مراعاة شواغلهم في السياسات الوطنية، وأُقيمت منتديات للأطفال على صعيد القرى والمقاطعات. وتقوم

الحكومة بتنفيذ استراتيجية وطنية لرعاية الطفل من شأنها أن تحول النظام الحالي لرعاية الأطفال وحمايتهم إلى نظام داعم قائم على الأسرة، وبالتالي تحوّل التركيز عن الرعاية المؤسسية. كما تعمل رواندا على ضمان وجود نظام تعليمي شامل ومنصف وآمن.

٢٤ - وأشار إلى أن رواندا طورت هياكل لا مركزية لضمان حماية الأطفال، بما في ذلك وحدات حماية الطفل في وكالات إنفاذ القانون. كما أطلقت مشاريع لزيادة الوعي بإساءة معاملة الأطفال وضمان تحديد هوية الجناة والتعامل معهم من خلال القنوات القانونية المناسبة.

٢٥ - **السيدة آبي** (غانا): قالت إنه على الرغم من أن زيادة الاهتمام الموجه إلى قضية زواج الأطفال قد أسفر عن انخفاض كبير في انتشاره في جميع أنحاء العالم خلال العقد الماضي، إلا أن هذه المسألة لا تزال مصدر قلق كبير، ولا سيما في القارة الأفريقية. وكان آخر الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة المشكلة هو مؤتمر القمة للفتاة الأفريقية بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، الذي عُقد في كيغالي في عام ٢٠١٨، حيث وقعت ٢٢ دولة على الحملة وأعلنت التزامها بالتعجيل بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وقالت إن هناك فتاة من بين كل ثلاث فتيات في العالم النامي تتزوج قبل سن الثامنة عشرة، وينبغي معالجة العوامل التي تدفع هذه الممارسة وتدعمها، من قبيل عدم المساواة بين الجنسين والفقر والاستبعاد الاجتماعي والتهميش وانعدام الأمن، وذلك باتخاذ تدابير تشريعية وإقامة شبكات أمان ووضع استراتيجيات للحد من الفقر، خاصة في المناطق الريفية.

٢٦ - وأضافت أن الرئيس تعهد، في إطار دوره بصفته مناصرا لمبادرة ''الرجل نصير المرأة''، بزيادة الجهود الرامية إلى الحد من زواج الأطفال ووضع نهاية له، وأنشأت وزارة الشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية وحدة مخصصة لهذا الغرض. وقالت إن العمل مع جميع أصحاب المصلحة هو أمر حاسم في هذه المبادرات. واستحدثت الحكومة أيضا سياسة المدارس الثانوية العليا المجانية، مما أتاح لمزيد من الفتيات الالتحاق بالمدارس، ولولا ذلك لتم بسبب الفقر تزويجهن، ولعجزن عن إكمال تعليمهن.

٢٧ - وأشارت إلى أن تجنيد الأطفال واختطافهم للمشاركة في الصراعات المسلحة واستغلالهم وإيذائهم هي مسألة تبعث على القلق الشديد. وينبغي للدول أن تقوم بالمزيد لمواجهة المسؤولين عن هذه الانتهاكات للقانون الدولي، ويحث وفدها على اتخاذ المزيد من التدابير لحماية الأطفال والمدنيين في حالات النزاع المسلح. وينبغي أن تعيد جميع الدول الأعضاء تأكيد التزامها بأغراض البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وأن تقر التزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة. ويجب ألا تخفق الأمم المتحدة في مهمتها الهامة المتمثلة في النهوض بالأطفال وحمايتهم.

٢٨ - **السيد برموديز ألفاريز** (أوروغواي): قال إن أوروغواي كانت منذ زمن بعيد رائدة على الصعيد الإقليمي والعالمي في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتشكل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الإطار المعياري لحماية الأطفال وكفالة رفاههم، وتعترف على نحو حاسم بأن الأطفال هم بشر لهم مجموعة من الحقوق وليسوا مجرد أشياء سلبية تتطلب الحماية. وقال إن وفده يدعو إلى التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية على نطاق عالمي وتنفيذها بالكامل. وينبغي أيضا سحب جميع التحفظات على تلك الصكوك.

٢٩ - وتابع كلامه قائلا إن الأطفال هم من أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع ويجب حمايتهم من خلال السياسات العامة. وفي أوروغواي، اعتمد البرلمان في عام ٢٠٠٤ قانونا بشأن الطفولة والمراهقة، وأرسى هذا القانون مبدأ أن جميع الأطفال والمراهقين يتمتعون بحقوق الإنسان ويجب ممارسة هذه الحقوق وفقاً لمرحلة نموهم. وقد جرى أيضا صياغة خطة وطنية للطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويجب الاعتراف بحقوق الطفل وحمايتها في جميع أنشطة الدولة، بما في ذلك في مجال التشريع وصياغة السياسات العامة. وقال إن بلده يعمل بجد ضمن هذا الإطار، مع مراعاة توصيات لجنة حقوق الطفل.

٣٠ - وواصل كلامه مؤكدا على أن فقر الأطفال هو إهانة لكرامة البشر. وقد نفذت أوروغواي سياسات محددة الأهداف من أجل مكافحة الفقر، وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن قلق بلده بشكل خاص إزاء الاستغلال الجنسي للأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وأدان بأشد العبارات جميع أشكال العنف والاستغلال وسوء معاملة الأطفال. وقال إنه لا يمكن أبداً تبرير العنف ضد الأطفال ويجب منعه والقضاء عليه. وقال إن حالة الأطفال الذين يعيشون في مناطق

النزاع المسلح تثير القلق بشكل خاص، وكذلك تجنيدهم من جانب الدول والجماعات المسلحة.

٣١ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن حكومتها زادت ميزانيتها للتعليم عشرة أضعاف خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، مع توفير التعليم المجاني لجميع الأطفال الذين يعيشون في الأراضي الجزائرية، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم، بما في ذلك الأطفال في مخيمات اللاجئين في تندوف. وأكدت أنه قد تحققت إنجازات كبيرة في تحسين كفاءة نظام التعليم في الجزائر وتمكين جميع الأطفال من الحصول على التعليم الابتدائي.

٣٢ - وأضافت أن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ركزا بشكل خاص على حماية حقوق الأطفال. والجزائر دولة طرف في العديد من الصكوك الدولية، ووفقاً لالتزاماتها الدولية وكذلك هدف التنمية المستدامة ١٦-٢، سنت قوانين تجرم العنف ضد الأطفال. وأشارت إلى أن الحكومة، إضافة لذلك، قامت مؤخرا بسن قانون لحماية الطفل يتضمن أحكاما بشأن حماية الأطفال المعرضين للخطر، والأطفال الجانحين، وبشأن حماية الأطفال داخل مراكز تخصصية.

٣٣ - **السيد بيلفي** (سان مارينو): قال إن بلده يسعى جاهداً إلى إدماج المبادئ العامة للاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية في الإطار القانوني للبلد وفي سياساته وبرامجه. وتؤيد سان مارينو التزامات باريس وكانت أيضاً من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وأضاف قائلا إن خطة عام ٢٠٣٠ تؤكد على احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وتستلزم اتخاذ تدابير محددة لدعم الضعفاء. وبناءً على ذلك، يجب دعم الأطفال والشباب كي ينشأوا متحررين من جميع أشكال الإساءة والاستغلال. ولسوء الحظ، فإن الأطفال في مناطق النزاع المسلح يتعرضون للقتل والاختطاف والاغتصاب وللاستخدام كدروع بشرية، وللتجنيد كجنود. وكثيرا ما تُدمر مدارسهم ومستشفياتهم، مما يحرمهم من حقوقهم الأساسية. وفي عام ٢٠١٨، أضافت سان مارينو اسمها إلى قائمة الدول الداعمة لإعلان المدارس الآمنة، وهو أداة مهمة لحماية المرافق التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات.

٣٥ - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها ملتزم بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وخلال الأربعين عاما الماضية، تعرض الإيرانيون لجزاءات أحادية الجانب فرضتها الولايات المتحدة، وهي جزاءات غير قانونية وغير إنسانية وترقى إلى مرتبة الإبادة الجماعية، وتستهزئ بحقوق الإنسان وتستهدف بشكل عشوائي الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم الأطفال ومن يحتاجون إلى رعاية طبية حيوية.

٣٦ - وأشارت إلى أن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تترك ندوباً ذهنية وبدنية على الأطفال المحاصرين في مناطق النزاع. واليمن هو مشهد لكارثة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان للأطفال. وقد أسفرت الهجمات العشوائية والمقصودة عن القتل والتشويه الجماعي للأطفال، وتفاقمت معاناتهم بسبب المجاعة الشديدة والمرض نتيجة للحصار اللاإنساني. ويجب أن تحظى حماية الأطفال اليمنيين باهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولي.

٣٧ - وأضافت قائلة إن حقوق الطفل قد أُدرجت في خطة التنمية الخمسية السادسة وفي وثيقة ميثاق حقوق المواطنة لبلدها. وتناولت خطة التنمية الوطنية جوانب الصحة البدنية والعقلية، من قبيل التحصين الشامل ومكافحة عمل الأطفال، في حين اعترف الميثاق بحقوق من قبيل إمكانية الوصول إلى المعلومات الملائمة للعمر، والحماية من المضايقة والعنف.

٣٨ - وتتمتع الفتيات والفتيان الإيرانيون بفرص متساوية في الحصول على التعليم، وفي أعقاب التدخل على أعلى مستوى حكومي، أمكن تسجيل جميع الأطفال المقيمين في إيران مجاناً في المدارس، بمن في ذلك اللاجئون غير الموثقين. وفيما يتعلق بالصحة، انخفضت الفجوة بين الأطفال في المناطق الريفية والحضرية بنسبة ٥٠ في المائة في غضون ثلاث سنوات.

٣٩ - وأخيرا، قالت إنها تود أن تُذكِّر بالألم الذي يعاني منه الأطفال الذين انتهى بهم المطاف في أقفاص والذين انفصلوا قسرا عن والديهم وعائلاتهم بسبب مصالح سياسية قصيرة النظر. وقالت إن وفدها يأسف لأن الأمم المتحدة لم تستطع الرد على نحو ملائم على هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

٤٠ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه قبل الأزمة الراهنة، حقق بلده خطوات كبيرة نحو التنمية المستدامة في مجالات التعليم والرعاية الصحية، ونجح في الحد من انتشار الأمراض السارية من خلال حملات التلقيح الوطنية. وفي ظل الأزمة الراهنة، عملت مؤسسات الدولة على الحفاظ على هذه الإنجازات. وبالتعاون

مع الدول الصديقة والمنظمات المرخص لها بالعمل في البلد، تمكنت سورية من توفير التعليم والرعاية الصحية المجانيين للأطفال وتنظيم حملات التلقيح. وبمساعدة من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، تمكن الأطفال في المناطق التي كانت تتواجد فيها المنظمات الإرهابية من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة.

٤١ - وأضاف أن حديث بعض الوفود عن الجهود التي تبذلها دولهم لضمان احترام حقوق الطفل على الصعيد الدولي أثارت استغراب الوفد السوري. فقد تحدث أحد ممثلي المجموعات الإقليمية، على سبيل المثال، عن ضرورة عدم تخلف أي طفل عن الركب وعن اعتماد ''سياسة ضد الفقر''. ولكن هذه الادعاءات تتعارض مع فرض تدابير قسرية انفرادية على عدد من البلدان من بينها سورية. كما تتعارض أيضا مع الانتقائية والتسييس في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، والسكوت عن انتهاكات دول نافذة والعدوان على سورية من جانب التحالف الدولي اللاشرعي.

٤٢ - وقال إن سورية تطالب بوقف جميع ما يتعرض له الأطفال السوريون وغير السوريين في مخيمات اللجوء من ممارسات لاإنسانية. وهي تطالب أيضا بوضع حد لمعاناة الأطفال السوريين والعرب في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وهي تحذر أيضا مما سينتج عن التخفيضات في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من معاناة وتقلص الفرص التعليمية للأطفال.

٤٣ - **السيدة أحمد** (البحرين): قالت إن بلدها يدرك أهمية ضمان بيئة آمنة للأطفال تسمح بالتنمية الكاملة لقدراتهم ومواهبهم. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت حكومة البحرين تدابير في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والنفسية للأطفال. وأنشأت مجموعة من ورش العمل لرفع الكفاءة المهنية لمدرسي المدارس العامة ورياض الأطفال. وأنشأت كذلك خدمات استشارية لأطفال المدارس.

٤٤ - وأضافت أن الاستراتيجية الوطنية للطفولة اشتملت على جزئية تتعلق بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة، كما اشتملت على مبادرات تؤمن احترام سلامتهم الجسدية والنفسية. ووضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خط نجدة لتلقي الاتصالات عن إساءة معاملة الأطفال أو تعرضهم للخطر وتقديم المشورة وإتاحة إمكانية التحويل للجهات ذات العلاقة. كما يقدم خط النجدة استشارات آنية هاتفية ومشورة قانونية للأسر. ونظمت البحرين ورشا تدريبية للأطفال بشأن قضايا التحرش الجنسي.

٤٥ - واستطردت قائلة إنه من أجل التوعية بالاستراتيجية الوطنية للطفولة، اعتمدت وسائل الإعلام المختلفة في البحرين سياسات تسعى إلى تنمية القيم والمبادئ تجاه الأطفال المنصوص عليها في الاتفاقية. وسعى تلفزيون وإذاعة البحرين بتبني برامج لتعزيز فهم المسائل المتعلقة بحقوق الطفل بصورة شيقة ومتزنة. ويتناول برنامج ''مستشارك الأسري'' موضوعات من قبيل ''العنف ضد الأطفال''، و ''أساسيات التربية النفسية عند الأطفال'' و ''توعية الطفل بطرق التحرش الجنسي''.

٤٦ - **السيد ماكلوين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تدعمان المنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية والجهات الأخرى في القطاع الخاص في عملها من أجل منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والحد منها. وتشمل تلك المبادرات، على سبيل المثال، عقد معتكف سكني تعليمي سنوي للطلاب الشباب في غامبيا، وإعداد مشروع للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في شمال كينيا. ويتم عقد حوارات مجتمعية من أجل تغيير المعايير وتعزيز قيمة الفتيات وإشراك الشباب بشأن قضايا حقوق الإنسان.

٤٧ - وأشار إلى أنه يمكن للتعليم أن يساعد على سد الفجوة في الفرص الاقتصادية أو في فرص العمل المفقودة بسبب حالات الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧، استفاد حوالي ٧٠ مليون طفل من تدريس القراءة في الصفوف الدراسية الأولى بتمويل من الوكالة، وأتيحت فرص عمل جديدة أو أفضل لـ ٠٠٠ ٧٢٥ شاب بعد المشاركة في برامج تنمية القوة العاملة الممولة من الوكالة. ومنح حوالى ٤,١ ملايين طفل وشاب ممن كانوا سابقا خارج المدارس في البلدان التي تتعرض للأزمات أو النزاعات فرصة الحصول على التعليم. وشكلت الإناث ما يقرب من نصف المستفيدين من هذه البرامج.

٤٨ - وأضاف أن وزارة الخارجية تعمل على مكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه عن طريق تقديم أموال للمساعدة في الحالات الطارئة إلى الضحايا والضحايا المحتملين لهذه الممارسات، وتدعم المنظمات المحلية ذات الصلة في الشرق الأوسط

العاملة مع اللاجئين السوريين وغيرهم من اللاجئين. وتلتزم الولايات المتحدة ببذل الجهود الرامية إلى تهيئة مستقبل أكثر إشراقا للفتيات.

٤٩ - **السيد تياري** (بوركينا فاسو): قال إن حكومة بلده قد بذلت جهودا هائلة للوفاء بالتزاماتها الدولية في سياق النمو الديمغرافي السريع، وضعف التوسع الاجتماعي والاقتصادي والتحديات الأمنية. وتملك بوركينا فاسو حاليا مجموعة من الصكوك القانونية والمؤسسية المتينة بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل وذلك عقب اعتماد قوانين ومراسيم في مجالات من قبيل عمالة الأطفال؛ وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية؛ والعنف ضد النساء والفتيات. وجرى إنشاء مجلس وطني للطفولة لرصد وتقييم الجهود التي تبذلها بوركينا فاسو من أجل حماية حقوق الطفل.

٥٠ - وأضاف أن حكومة بلده اعتمدت خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٦ تدرج حقوق الطفل في أولوياتها وتتضمن أهدافا رئيسية تتعلق بتحسين نوعية حياة المرأة والطفل من خلال تحسين الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

٥١ - وأشار إلى أن حكومة بلده تعهدت أيضا بأن تحدد سن الـ ١٨ سنا قانونية لزواج الفتيات والفتيان على حد سواء. وأنشأت الحكومة أيضا، بالتعاون مع المجتمع المدني، وبمشاركة نشطة من الزعماء التقليديين والدينيين، برامج وخططا تنفيذية متعددة القطاعات لتعزيز تهيئة بيئة توفر الحماية للمراهقين الذين وقعوا أو المعرضين لخطر الوقوع ضحية الزواج المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٢ - ومضى قائلا إنه على الرغم مما تحقق من تقدم، فلا تزال هناك تحديات عديدة، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب النظيفة والنظافة الصحية والصرف الصحي، وقلة منعة الأطفال في بعض المناطق بسبب تزايد انعدام الأمن، واستمرار الممارسات الثقافية الضارة. وتأمل بوركينا فاسو أن تكون قادرة على التصدي لتلك التحديات بدعم من شركائها التقنيين والماليين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وأعرب عن تقدير حكومة بلده للدعم الذي تلقته، وهي ستواصل العمل مع المجتمع الدولي على تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٥٣ - **السيدة شدياق** (لبنان): قالت إن الراشدين ما زالوا غير مدركين أن كل طفل مميز. والحكومات والمجتمعات والمؤسسات والأفراد مدينون للأطفال بضمان حمايتهم، وتعزيز قدراتهم، ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وإعطائهم فرصة لإسماع صوتهم.

٥٤ - وأضافت أن لبنان لا يزال يدرج الأطفال في صميم سياساته الإنمائية. وستمهد الانتخابات البرلمانية الأخيرة الطريق لاتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية جديدة من شأنها أن ترسخ أكثر التقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة الماضية. ولا يزال لبنان ملتزما بتوفير التعليم المجاني والإلزامي في المدارس العامة، وخدمات الرعاية الصحية واللقاحات المجانية والحماية الاجتماعية والقضائية والحماية من الجريمة الإلكترونية والتحرش الجنسي والعنف. ومن أجل ضمان إسماع صوت الأطفال، وضعت الحكومة مشروع برلمان الأطفال لتعليم الأطفال بشأن الإجراءات البرلمانية وتطوير مهاراتهم القيادية. وأعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية دراسة بشأن حماية الفتيات القاصرات من الزواج المبكر ومشروع قانون لتنظيم هذه الممارسة. ويحظى الأطفال المعوقون باهتمام كبير من أجل مواصلة الحفاظ على حقوقهم الأساسية.

٥٥ - ومضت قائلة إن لبنان يواجه حاليا تحديا رئيسيا يتمثل في وجود أكثر من ١,٢ مليون من النازحين السوريين، منهم أكثر من ٤١٧ ٠٠٠ نازح تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٤ عاما، الأمر الذي يشكل ضغطا شديدا على الرعاية الصحية والهياكل الأساسية للمدارس. وأنشأ لبنان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مئات المدارس لتعليم الأطفال اللاجئين. ويتم توفير التغطية الصحية الأساسية لجميع الأطفال من خلال الشبكة الوطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية.

٥٦ - **السيد طوني** (تونغا): قال إن تونغا ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من خلال التشريعات والسياسات الوطنية. وتواجه تونغا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، قدرا كبيرا من قيود الموارد والقيود المالية، الأمر الذي يؤدي إلى التأخر في الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير في الوقت المناسب. غير أن بلده قدم مؤخرا تقريره الأول بموجب المادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل، وقطع أشواطا كبيرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال من خلال الشراكات الحقيقية والدائمة، بما في ذلك مع أستراليا، والسويد، ونيوزيلندا، ومكتب اليونيسف في منطقة المحيط الهادئ.

٥٧ - ومضى قائلا إن زيادة الربط الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت يتيح المزيد من الفرص، ولكنه يثير أيضا تهديدات أمنية. وتقوم تونغا، بدعم من شركائها، بمواءمة تشريعاتها الجنائية مع أحكام الاتفاقية

المتعلقة بالجريمة الإلكترونية الصادرة عن مجلس أوروبا، بما يعزز قوانين وسياسات البلد الرامية إلى مكافحة الاستغلال والعنف الجنسيين المرتكبين ضد الأطفال عن طريق الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات الحاسوبية، بما في ذلك تسلط الأقران.

٥٨ - وأضاف أن الحكومة تواصل العمل لدعم حقوق الأطفال في نظام العدالة الجنائية. وتعمل الحكومة بنشاط، بالتعاون مع شركائها، على بناء قدرة النظام على التعامل مع قضايا الأحداث، وتوفر للأطفال من ضحايا العنف المنزلي أو المعرضين له فرصا متكافئة للوصول إلى العدالة والحماية القانونية.

٥٩ - وأشار إلى أن تونغا كدولة محيطية ممتدة منخفضة السطح ، فإن حقوق الإنسان للجميع في البلد، بما في ذلك الأطفال، ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية البيئة البحرية والبرية. وتلك الصلة، في ضوء تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، تشكل شاغلا ملحا يهدد البلد في صميم وجوده. لذلك ترحب تونغا بقرار لجنة القانون الدولي إدراج موضوع ''ارتفاع مستوى سطح البحر من حيث الصلة بالقانون الدولي'' في برنامج عملها الطويل الأجل.

٦٠ - **الآنسة عبد الله** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها أقر في عام ٢٠١٦، قانونا لحماية الأطفال من الإهمال والاستغلال والعنف البدني والنفسي والإيذاء عبر شبكة الإنترنت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تستضيف الإمارات العربية المتحدة منتدى عالميا بشأن حماية الأطفال من الإيذاء عبر شبكة الإنترنت. ويحضر المنتدى رجال دين بارزون يهدفون إلى وضع مبادئ مشتركة بشأن كيفية الحفاظ على سلامة الشباب من الاستغلال عبر شبكة الإنترنت. ويتزامن الحدث مع يوم الطفل العالمي ويعزز أهمية توحيد الآراء والنهج. وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة قد انضمت إلى فرقة العمل العالمية الافتراضية، وهي عبارة عن فريق عامل دولي يتألف من قوات شرطة ووكالات تنفيذية من مختلف البلدان ويهدف إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية ضد الأطفال. وصدق البلد أيضا على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٦١ - وأشارت إلى أنه في عام ٢٠١٣، أطلقت الإمارات العربية المتحدة المهرجان السينمائي الدولي للطفل، الذي يتمثل هدفه في جلب الأفلام الدولية والمحتوى الإعلامي الحديث الذي يوليه المشاهدون الشباب أهمية خاصة، لإطلاع الأطفال على الثقافات الأخرى وتعزيز قيمة التعايش السلمي. وفي محاولة لتعزيز مشاركة الأطفال في العمليات الانتخابية وتوفير محفل يتبادلون في إطاره وجهات نظرهم، استضافت الإمارات العربية المتحدة المقر الدائم للبرلمان العربي للطفل. وأطلقت الحكومة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

٦٢ - **السيدة نيكولاي** (رومانيا): قالت إن رومانيا أصبحت أحد البلدين الأوروبيين الرائدين في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٦، وهي ملتزمة بتحديد وتفعيل المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال، وتقديم الخدمات لمنع العنف والتصدي له، ودعم الإصلاحات في البلد وخارجه. وقامت الحكومة بإدارة عدة حملات توعية بالاشتراك مع منظمة اليونيسف في رومانيا والمنظمات غير الحكومية لزيادة الاعتراف بأشكال العنف المختلفة، وجرى نتيجة لذلك الإبلاغ عن المزيد من حالات العنف المرتكبة ضد الأطفال، مما يتيح للسلطات فرصة التدخل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنشأت الحكومة وظيفة وطنية لأمين مظالم معني بالأطفال.

٦٣ - وأضافت أن وزارة التعليم الوطني تعمل على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وإنشاء مجتمع خال من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وكفالة الصحة العقلية للأطفال والمراهقين. كما أصدرت وثائق رئيسية تتعلق بمنع ومكافحة العنف وجنوح الأحداث وكفالة السلامة المدرسية. وأصدرت وزارة التعليم الوطني، بالتعاون مع منظمة إنقاذ الطفولة في رومانيا، دليلا للطلاب بشأن الاستخدام الآمن للإنترنت، وقامت بإدارة حملات لمكافحة الكراهية وتسلط الأقران. ويجري أيضا إعداد خطة وطنية لمنع تسلط الأقران. ويمكن تسجيل الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في التعليم النظامي والمدارس الخاصة على السواء، واتخذت تدابير تشريعية وعملية لضمان وصولهم إلى المدارس وحصولهم على فرص العمل.

٦٤ - وأشارت إلى أن مكافحة ومنع حالات التسرب من المدارس تشكل أولوية أخرى. وتقدم الحكومة الدعم المالي للطلاب غير القادرين على الانتظام في المدارس في مدنهم، وتقدم برامج الفرصة الثانية الدعم للذين لم يكملوا بعد مرحلة التعليم الإلزامي.

٦٥ - وأضافت أنه على صعيد السياسات العامة، وضعت مجموعة جديدة من الاستراتيجيات للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لمكافحة فقر الأطفال وكفالة الرفاه، تستهدف مجالات من قبيل الصحة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج الروما. وتلتزم رومانيا أيضا التزاما

راسخا بمواصلة عملية إخراج الأطفال من مؤسسات الرعاية عن طريق إيجاد بدائل ترتكز على الأسرة، ولقد أحرزت تقدما كبيرا على مر السنين. وتعمل حاليا الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل والتبني على تنفيذ مشروع وطني يوفر لكل طفل في نظام الحماية بيئة أقرب ما تكون إلى البيئة التي توفرها الأسرة.

٦٦ - **السيدة محمد** (إثيوبيا): قالت إن حكومة بلدها حققت نجاحات عديدة منها إدماج تعزيز وحماية حقوق الطفل في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أجريت إصلاحات كبيرة لمواءمة القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية، وجرى وضع خطة عمل خمسية للأطفال. وتتولى إثيوبيا إعلام الجمهور بشأن حقوق الطفل وأيضا تعليم الأطفال أنفسهم؛ وكان للنوادي المدرسية إسهامات كبيرة في التصدي للزواج المبكر، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة. وبحلول عام ٢٠١٦، انخفض معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى ٢٣ في المائة وزواج الأطفال إلى ٨ في المائة.

٦٧ - وأضافت أن إثيوبيا اتخذت، بالتعاون مع اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة، إجراء تشغيليا موحدا من أجل التصدي للاتجار بالأطفال، مما أتاح إطارا لاستجابة منسقة وموحدة تشمل تسجيل الأطفال المتجر بهم، واقتفاء أثر أسرهم، ولم شملهم بأسرهم، وإعادة إدماجهم.

٦٨ - وأشارت إلى أنه جرى حظر تشغيل الأطفال دون سن ١٤ والتصدي لتسلط الأقران من خلال مدونة لقواعد السلوك بشأن منع العنف الجنساني المتصل بالمدرسة، تم وضعها في عام ٢٠١٦ بمساعدة تقنية ومالية من اليونيسف. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته إثيوبيا في مختلف المجالات، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في ضوء ضخامة التحديات التي يواجهها البلد.

٦٩ - **السيدة بناسن** (الكاميرون): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، فإن حالة الأطفال لا تزال تدعو إلى القلق في العديد من أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وأعربت عن قلق حكومة بلدها البالغ إزاء أنشطة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم بوكو حرام، التي تستخدم الاختطاف كطريقة عمل وتجبر الأطفال على المشاركة في أعمال القتال. ولقد اتخذت الحكومة خطوات لوقف هذه الممارسة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تعليم الأطفال وتوعية الأئمة بالحاجة إلى حماية الأطفال من استخدامهم في النزاعات المسلحة.

٧٠ - وأشارت إلى أن حملات التوعية بحقوق الطفل في إطار الأسرة أسفرت عن نتائج جيدة. وركزت الكاميرون أيضا على تدريب الموظفين لمساعدة ضحايا العنف المنزلي وأسرهم وأنشأت آليات للتوعية بحالات العنف ضد الأطفال والتصدي لها، لا سيما في منطقة الشمال الأقصى. وانخفض مستوى الإيذاء البدني في المدارس بالقيمة الحقيقية.

٧١ - وأضافت أن التعليم يشكل محورا رئيسيا لإعمال الحقوق الأساسية للأطفال وهو يتوفر مجانا في المناطق الريفية والحضرية على السواء. كما يتم تأمين التعليم للبنات في منطقة الشمال الأقصى في مخيمات البيغمي وللعديد من اللاجئين الذين يستضيفهم بلدها. ويعتمد إنشاء عالم صالح للأطفال على اتباع نهج شامل للتصدي للفقر بجميع أشكاله، ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول. وختمت قائلة أن هذا التضامن النشط وحده يمكن أن يعطي العالم ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

٧٢ - **السيدة فيفيس بالمانيا** (أندورا): قالت إن أندورا تقدم مساهمات سنوية إلى الصندوق الاستئماني للأطفال والصراع المسلح. وأضافت أن أندورا أيدت القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود (مبادئ فانكوفر) وإعلان المدارس الآمنة. وينبغي الاحتفاء بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل بتجديد الالتزام بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٧٣ - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها أطلقت خطة عمل لمنع التسلط ومنح الطلبة الأدوات اللازمة لحل النزاع عن طريق الحوار. ويجب تدريب المعلمين على منع التسلط، ودعم الضحايا، وتصحيح سلوك المتسلطين. وأُطلِقت مسابقة للأفلام القصيرة ونُظِّمت حملات للتوعية بالمشكلة، من أجل تشجيع مشاركة الشباب.

٧٤ - وأشارت إلى أن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال دعت إلى الاستثمار في الأطفال خلال الزيارة التي قامت بها إلى أندورا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتسير أندورا على هذا النهج، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والبيئة الاجتماعية والأسرية. وقالت إن بلدها يتعاون أيضاً مع اليونيسف لتعزيز حقوق الأطفال على الصعيد الوطني، والمساهمة في رفاههم في بلدان أخرى. وتعمل الحكومة على وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين الذي يغطي الحقوق والمسؤوليات على حد سواء

إضافة إلى تدابير سياسات التنسيق والتخطيط المتعلقة بالأطفال. وسيُنشأ مجلس وطني للأطفال والمراهقين يمكِن للأطفال والمراهقين أن يشاركوا وأن يُمثَّلوا من خلاله، وسيُعَدّ سجلّ وطني لرصد جميع حالات إساءة معاملة الأطفال ومتابعتها. وأطلقت الحكومة مؤخراً أيضا حملة لمكافحة الانتهاك الجنسي في الرياضة. فأحيانا ما تكون الخطوة الأولى لمعالجة مشكلة ما هي تسليط الضوء عليها في المجتمع.

٧٥ - **السيدة تاراداي** (أوكرانيا): قالت إن الحكومة اعتمدت في الآونة الأخيرة خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل حتى عام ٢٠٢١. وحدّث البرنامج أساليبَ عمل سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلية على جميع المستويات من أجل ضمان مصالح الأطفال. واتخذت الحكومة أيضاً تدابير تشريعية لمكافحة التسلط وتحديد المسؤولية عنه. وإضافة إلى ذلك، تتخذ خطوات لتحسين التشريعات والتأكد من أن الأطفال وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يحصلون بشكل مجاني على التعليم والتنمية النفسية والتربوية والإصلاحية في مؤسسات الدولة والمؤسسات التعليمية البلدية. ووضعت الحكومة برامج خاصة لتمكين الأطفال في الأراضي المحتلة مؤقتاً في القرم ودونباس من الحصول على التعليم العالي في الجزء القاري من أوكرانيا.

٧٦ - وأضافت أنه فيما يتعلق بأكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ طفل في منطقتي دونيتسك ولوهانسك الذين يعيشون داخل المنطقة العازلة الممتدة على ٣٠ كيلومتراً والمتضررين من العدوان الروسي، تدين الحكومة بشدة الممارسة المتمثلة في قصف المدارس على يد جماعات مسلحة غير مشروعة خاضعة لسيطرة روسية، وقد ورد وصف لها في تقرير أصدرته مؤخراً مفوضية حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات لوقف إطلاق النار، يتضرر الأطفال على طول خط التماس بشدة من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة التي تشكل السبب الرئيسي للإصابات في صفوف الأطفال.

٧٧ - وأشارت إلى أن المساعدة العملية التي تقدمها اليونيسف لتدريب الأخصائيين النفسيين العاملين مع الأطفال والطلبة والمدرسين وسائر العاملين في مجال التعليم من أجل معالجة اضطرابات الكرب التالي للصدمة هي محلّ تقدير كبير، وتحظى بالتقدير كذلك حملات التوعية بمخاطر الألغام وتقديم المعلومات المنقذة للحياة في المناطق المتضررة من النزاع.

٧٨ - وأعربت عن التزام أوكرانيا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وتهيئة الظروف المؤاتية لحياتهم وتنميتهم، وضمان تكافؤ الفرص لهم وحمايتهم من العنف. وقالت إنها ستظل شريكاً موثوقاً وستدعم جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف.

٧٩ - **السيد ميلاد** (ليبيا): قال إن بلده ملتزم التزاماً تاماً بتنفيذ جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخل طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وقد اعتمدت ليبيا قوانين لحماية حقوق جميع الأطفال الذكور والإناث في البلد، بما في ذلك الحق في التعليم المجاني والمأوى ومياه الشرب النظيفة والغذاء والتحرر من جميع أشكال العنف. وأوضح قائلاً إن القانون الليبي يضمن أيضاً أن يحظى الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة نتيجة للأزمة التي يشهدها البلد بذات الحقوق التي يتمتع بها جميع الأطفال الآخرين.

٨٠ - وأضاف أن القانون رقم ١٠ لعام ١٩٨٤ الذي ينظم الزواج والطلاق يحظر الزواج المبكر وينص على ألا يقل عمر الرجال والنساء عن ٢٠ عاماً لكي يتمكنوا من الزواج. وقد رفعت ليبيا سن بلوغ الأطفال الرشد من ١٦ إلى ١٨ عاماً، وعدلت قانون عدالة الأحداث بغية مواءمته مع الصكوك الدولية ذات الصلة. وأضاف أن وزارة التعليم تعمل على نحو وثيق مع الوزارات الأخرى ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة لتقييم الاحتياجات التعليمية في البلد ووضع وتنفيذ استراتيجية لتحسين النظام التعليمي في ليبيا. وتسعى ليبيا أيضاً إلى تعزيز أشكال التأديب الإيجابية وغير العنيفة كبديل للعقاب البدني، وتتخذ خطوات لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف بين الأطفال بغية مكافحة تسلط الأقران في المدارس.

٨١ - وتابع قائلاً إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها لا يمكن أن يتحققا في غياب السلام والأمن الدوليين. ويتضرر الأطفال والمراهقون أكثر من غيرهم من الفقر والبطالة وهم عرضة بصفة خاصة لخطر التجنيد في الجماعات ذات الإيديولوجيات المتطرفة. ولذلك من المهم حل النزاعات المسلحة، ومكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وتعزيز ثقافة اللاعنف، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان نشوء جميع الأطفال وازدهارهم في بيئات آمنة تؤمن لهم الرعاية. واختتم قائلاً إنه يجب أيضاً وضع آليات لتيسير إعادة القصّر من الخارج، بمن

فيهم الأطفال الذين جُنِّدوا قسراً على يد الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة، وتعزيز إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

٨٢ - **السيدة كوردوفا صوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إنه رغم الانتكاسات في المسار الجماعي نحو بناء مجتمعات أكثر عدلاً، مثل أزمة الهجرة وإضعاف التعددية، أحرز قدر من التقدم الملحوظ، كما في حالة حماية الأطفال.

٨٣ - وأضافت أنه جري تنفيذ برامج جديدة للتنمية والحد من الفقر في بوليفيا من أجل التشجيع على تحسين المساواة الاقتصادية والاجتماعية، تركز بصورة خاصة على الأطفال والأسر. وفي عام ٢٠١٤، اعتمد قانون الطفولة والمراهقة الجديد الذي يستند إلى الصكوك الدولية التي صدقت عليها الدولة البوليفية، وإلى تحليل التحديات التي يواجهها الأطفال والمراهقون في سياق الثقافة البوليفية والقيم المتوارثة عن الأسلاف. وبدأ نفاذ قانون الشباب أيضاً منذ عام ٢٠١٣، وهو يعترف بالمشاركة الكاملة والفعالة للشباب من خلال منظماتهم ويعطي الأولوية للبرامج التي تمكن الشباب من الحصول على حقوقهم. ويُنَفَّذ برنامج أيضاً منذ عام ٢٠٠٩، يوفّر التدريب التقني للشباب ذوي الموارد الاقتصادية القليلة ويساعدهم على العثور على عمل.

٨٤ - وأشارت إلى أن معدل وفيات الرضع انخفض بشكل ملحوظ وبوليفيا تعمل من أجل خفضه بصورة أكبر. ونفذت الحكومة حافزاً اقتصادياً يسمى ''بونو خوانا أسوردوي'' يقضي بأن تحضر النساء الحوامل أربعة مواعيد طبية سابقة للولادة، وأن يلدن في مستشفيات وأن يخضعن لفحص بعد الولادة، وأن يحضرن مواعيد منتظمة لرصد نمو أطفالهن ونمائهم حتى بلوغهم الثانية من العمر. وأصبح عدد أكبر بكثير من الأطفال يولد حالياً في المستشفيات وانخفض سوء التغذية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة في بوليفيا. ويهدف برنامج مماثل، يسمى ''بونو خوانسيتو بينتو''، إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وخفض معدل التسرب، مما يؤدي إلى الحد من انتقال الفقر بين الأجيال.

٨٥ - **السيد غيموليكا** (أنغولا): قال إن المسائل المتعلقة بالأطفال شكلت دائماً إحدى أولويات الحكومة التي عملت جاهدة من أجل تعزيز حقوقهم على الصعيد المحلي وفقاً للالتزامات الوطنية، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، واتفاقات إقليمية ودولية أخرى. ووافقت الحكومة مؤخراً على الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تشمل برامج ملموسة لمنع إيداع الأطفال في المؤسسات، وتشجيع العمالة وإدرار الدخل، ودعم مؤسسات رعاية الأطفال، وتعزيز قطاعي الصحة والتعليم. وأقِرَّ أيضاً قانون جديد بشأن التنمية المتكاملة للطفل والحماية الاجتماعية السليمة اللازمة.

٨٦ - وأشار إلى أنه على الرغم من تعقيدات حالة فقر الأطفال التي تعيق حماية حقوق الطفل، فإن الحكومة تلاحظ تحسن إمكانية تسجيل المواليد، وبرامج صحة الأم والطفل، والتعليم، ومجالات أخرى، إضافة إلى الانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الأطفال. وتعتزم الحكومة أيضا حظر الممارسات الضارة المتعلقة بالزواج المبكر والزواج القسري، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقية، وتعمل على القضاء على الاستثناءات القليلة المتبقية التي يمكن أن يحصل الزواج بموجبها قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.

٨٧ - وفيما يتعلق بالتحدي المتعلق بحقوق الإنسان الناجم عن العنف ضد الأطفال، قال إن الحكومة تدين الممارسات التقليدية التي تضر بالكرامة الإنسانية، واعتمدت في الآونة الأخيرة سياسات وقوانين وطنية لحظر جميع أشكال العنف ودعم الأطفال الضحايا والفئات الضعيفة من المجتمع. ونفذت أيضاً استراتيجية وطنية لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة لمعالجة الوصم والتمييز ضدهم.

٨٨ - **السيد غومينديي** (موزامبيق): قال إن القضايا الجنسانية، وحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية كبار السن مدمجة في خطط التنمية الوطنية. ويُعترف بالأطفال كأشخاص في مرحلة مبكرة من التنمية، وهم الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة في البلد طوال فترة نموّهم إلى أن يصبحوا راشدين. وينص الدستور على الإطار القانوني الرامي إلى كفالة تعزيز وحماية حقوق الأطفال وفقاً للاتفاقية، وللميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل ولسائر المعاهدات الدولية التي وقعت عليها موزامبيق. وتدوّن قوانين محلية قائمة عديدة أيضاً حماية الأطفال في جوانب مختلفة. والأطفال الذين يعيشون في فقر هم تحديداً فئة تعرفها هذه القوانين بأنها إحدى أولويات التدخل الحكومي.

٨٩ - وتابع قائلاً إن جهات صاحبة مصلحة عديدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل تشارك في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، بما في ذلك مؤسسات عامة وخاصة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، بل إنه حتى الأطفال لهم برلمانهم الخاص الذي يمارسون فيه حقوقهم التشريعية ويناقشون مسائل مثيرة للقلق بطريقة منفتحة وصريحة. ولكن الحكومة تدرك أيضاً التحديات

المقبلة، مثل الفقر، والفرص المحدودة للحصول على التعليم والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي لجميع الأطفال، الأمر الذي يحول دون التمتع الكامل بحقوقهم. ولهذه التحديات دور بارز في الخطط الإنمائية للحكومة.

٩٠ - **السيد سيباكو ريبالا** (غينيا الاستوائية): قال إن بلده لا يزال قلقاً إزاء التحديات المتبقية وإزاء انتهاكات حقوق الطفل، ولا سيما خلال النزاع المسلح. وحسنت غينيا الاستوائية نظام حماية الطفل عن طريق تحديث قواعدها التشريعية وإدماج السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية الطفل. وبغية ضمان العدالة للأحداث، اعتمدت الحكومة المرسوم ٢٠١٧/٥٠ الذي يمد نطاق محاكم الأسرة والوصاية إلى جميع عواصم المقاطعات. ومن أجل تعزيز القدرات المؤسسية على أساس أفضل الممارسات، شاركت الحكومة في اجتماع رفيع المستوى بشأن القضاء على زواج الأطفال وحلقة عمل بشأن قياس الإعاقة لدى الأطفال.

٩١ - وأضاف أن عدد التلاميذ الملتحقين بالروضة وبالمدارس الابتدائية في غينيا الاستوائية ازداد باطراد، وتحقق التكافؤ بين الجنسين. وشُكّلت لجنة لدعم حماية حقوق الطفل وتعزيزها أنشئ من خلالها مركز تعليمي لأشد الأطفال ضعفاً.

٩٢ - واستطرد قائلاً إن غينيا الاستوائية ستواصل العمل عن كثب مع اليونيسف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وينبغي أن تكفل الدول الأعضاء القدرة على حماية الأطفال، وأن تواصل توفير فرص للدعوة إلى تحسين حماية الأطفال، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وتشجيع مشاركة الأطفال والمراهقين والتشاور معهم، ولا سيما الفتيات، من خلال التعليم وتنمية المهارات القيادية وتوفير الأماكن الآمنة وشبكات الدعم، مما يمكنهم من أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم المحلية.

٩٣ - **السيد هيرميداكاستيو** (نيكاراغوا): قال إن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية لكفالة النمو والتنمية والرفاه للأطفال والمراهقين. ويتحمل الآباء والأمهات والأوصياء، بالاشتراك مع الدولة، المسؤولية الرئيسية عن تثقيف الأطفال والمراهقين وتدريبهم وتوجيههم في ممارسة حقوقهم وفقاً لمراحل نموهم. ولذلك، تركز الحكومة على وضع برامج تعود بالمنفعة على الأسر في نيكاراغوا.

٩٤ - وأشار إلى أن الإحصاءات تبين التزام حكومته بتعزيز حقوق الطفل، مثل الانخفاض الملحوظ في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وانخفاض الفقر المدقع. وأضاف أن وزارة التعليم عملت جاهدة لتضييق الفجوة الرقمية وأصبح طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال دون سن الثامنة عشرة متصلاً الآن بشبكة الإنترنت.

٩٥ - وأضاف أن وزارة الأسرة والمراهقة والطفولة نفذت، بدعم من اليونيسف، استراتيجية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧ لعودة الأطفال الذين يعيشون في مراكز الحماية إلى أسرهم. وبحلول عام ٢٠١٧، انخفض عدد هذه المراكز من ٩٢ إلى ٢٥ مركزاً، من خلال الحوار مع الجماعات الدينية والمنظمات الأخرى التي تدير هذه المراكز.

٩٦ - **السيدة فيري** (موناكو): قالت إن الإمارة شاركت في تقديم قرارات مجلس الأمن بشأن محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح، وشاركت في مبادرات التوعية وإعادة الإدماج، وأيدت إعلاناً بشأن أمن المدارس، التي كثيراً ما تُستخدم لأغراض الحرب في أوقات النزاع، مما يعرض الطلاب للخطر.

٩٧ - وأوضحت أن التعليم حق أساسي وهو عنصر حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المجتمعات. وفي عام ٢٠١٧، قامت منظمة غير حكومية، بدعم مالي من الحكومة، بتوزيع شهادات ميلاد على الأطفال الذين لم تكن لديهم تلك الشهادات، وذلك بهدف كفالة نجاحهم في التسجيل في المدارس ومشاركتهم في الامتحانات الرسمية ولكي يصبحوا مواطنين فاعلين.

٩٨ - وقالت إن موناكو أبرزت مشاركتها في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها من خلال عقد ندوة رفيعة المستوى بشأن موضوع العنف ضد الأطفال في سياق الأسرة أو المدرسة، حضرتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وخلال العقد الماضي، نظمت الحكومة أيضاً حلقات عمل ومؤتمرات للطلاب للتعريف بسبل الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وختمت بالقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لتهيئة عالم صالح للأطفال، لأنهم هم عوامل التغيير وقادة الغد.

٩٩ - **السيدة باه - تشانغ** (سيراليون): قالت إنه لا ينبغي حرمان أي طفل من حقوقه الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وجميع الصكوك

الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي إطار الاستجابة الوطنية لبلدها، أعادت الحكومة هيكلة أو تنظيم العديد من المؤسسات من أجل رصد وتنسيق قضايا حقوق الطفل على نحو أكثر فعالية. وهناك لجنة وطنية معنية بالعنف الجنساني، وبروتوكول وطني لتوجيه الأطفال ضحايا العنف الجنسي والجنساني، ومشاريع لبناء منازل لضحايا العنف المنزلي في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد. وسيتم خلال الشهر الحالي إطلاق سياسة جديدة بشأن رعاية الطفل والرعاية البديلة، واستراتيجية بشأن حمل المراهقات وزواج الأطفال.

١٠٠ - وأشارت إلى أن الحماية التشريعية موجودة في شكل قانون حقوق الطفل، وأن الحكومة ملتزمة بتنفيذ العديد من التدابير الأخرى في المستقبل. وتشمل تلك التدابير زيادة ميزانية تنفيذ القوانين ذات الصلة، وزيادة القدرة على التحقيق والمقاضاة في الحالات المبلغ عنها، وتحسين الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لضحايا الاعتداء الجنسي، وإطلاق برنامج وطني للمراهقين بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وتحسين فرص الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات في الحصول على التعليم، ومواءمة وتوحيد القوانين لمكافحة زواج الأطفال، واستعراض وإنفاذ القوانين المتعلقة بالتبني والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وقضاء الأحداث.

١٠١ - ومضت تقول إنه تم استحداث سياسة للتعليم الجيد المجاني من أجل الحد من التهميش وزيادة إمكانية حصول كل طفل على التعليم في جميع المدارس الحكومية والمدعومة من الحكومة، ابتداء من التعليم الابتدائي حتى مرحلة التعليم الثانوي. وفي سياق الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون المرافق التعليمية ملائمة للأطفال، ومراعية للمسائل الجنسانية وللإعاقة، وأن توفر بيئة تعلم آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة. ورغم التحديات والقيود في مجال بناء القدرات وتنفيذ القوانين والسياسات القائمة، فقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير. فكل طفل يستحق فرصة عادلة في الحياة، وينبغي لكل بلد أن يعزز رفاه أطفاله.

١٠٢ - **السيد سيسا** (بوتسوانا): قال إن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة قد اشتركوا في مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاتجار والاستغلال والانتهاك الجنسيان، وفي القضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والزواج القسري للأطفال. ومن الأمثلة على نتائج هذا التعاون، هناك برنامج جنساني بشأن العنف الجنساني يغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

١٠٣ - واستطرد بالقول إنه، على الصعيد المحلي، أصدر البرلمان اقتراحا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لإنشاء سجل لمرتكبي الجرائم الجنسية، سيُستخدم لمنع هؤلاء الأشخاص من العمل في المؤسسات التي تخدم الأطفال. كما تم رفع سن قبول المعاشرة من ١٦ إلى ١٨ سنة من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ومن المتوقع أن يكون هذا التغيير التشريعي فعالاً في مكافحة اغتصاب القاصرين وإساءة معاملة الأطفال والاختطاف وخدش الحياء واختطاف الأطفال.

١٠٤ - وأضاف أنه، من خلال شراكة مع اليونيسف، أُنشئ مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بحقوق الطفل في عام ٢٠١٧ بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في حماية حقوق الطفل والدعوة لها، وبخاصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال. وقال إن وفد بلده يعرب عن امتنانه للمساعدة التي تقدمها اليونيسيف.

١٠٥ - وختم بالقول إن بوتسوانا قدمت في عام ٢٠١٧ إلى لجنة حقوق الطفل تقاريرها الدورية الثاني والثالث والرابع عن تنفيذ الاتفاقية.

١٠٦ - **السيدة تشرينغ** (بوتان): قالت إن الحكومة ملتزمة باستثمار الموارد في البرامج والمشاريع التي لها أثر إيجابي على حياة الأطفال والشباب والنساء والضعفاء والمحرومين. فأكثر من نصف سكان بوتان هم دون سن ٢٥ من العمر، والحكومة تعطي الأولوية لرعاية الأطفال والشباب في التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني. واسترشدت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال، الذي وضعته بوتان وكان الأول من نوعه في العالم. وسيكون النهج المتبع مفيداً في تناول الهدف ١٠، وهو يهدف إلى إنهاء دورة الفقر المتوارث عبر الأجيال.

١٠٧ - وأوضحت أن خطة العمل الوطنية لحماية الطفل قد أدرجت في الخطة الخمسية الحالية، وستسهم في تمكين الطفل وتعزيز مشاركته في جميع قطاعات المجتمع. وتم تعيين جهات للتنسيق معنية بالطفل في جميع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لكفالة تعميم مراعاة حقوق الطفل في السياسات والخطط القطاعية. وفي عام ٢٠١٥، أنشئ برلمان أطفال بوتان لإشراكهم إشراكاً كاملاً في العملية الانتخابية وتعزيز مشاركتهم في العملية الديمقراطية وصنع السياسات. ولا تزال اليونيسف شريكاً قيماً في تحقيق هذه المساعي، وسيبقى الطفل في صميم جهود البلد الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٨ - **السيد غيلافوغي** (غينيا): قال لقد نفذت عدة تدابير لتعزيز حقوق الطفل ورفاهه. وروعي في خطط التنمية المحلية عشرة تطلعات وضعتها لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه في سياق خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا: تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال. وستستخدم مبادرة من قبل السيدات الأوائل للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطاراً استراتيجياً لتعزيز النظم الوطنية لحماية الأطفال في العديد من المجالات الرئيسية. وقد أُدمجت هذه المبادرات في البرمجة المجتمعية وخطط الاستثمار السنوية، وكان تنفيذها متوافقاً مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١٠٩ - وفيما يتعلق بالإصلاح القضائي، أشار إلى أن الحكومة عمدت إلى تعديل القوانين المتعلقة بالطفل من أجل توضيح النصوص التي تحمي حقوق الإنسان والحد من أوجه الغموض التي كثيراً ما تؤدي إلى التمييز ضد الأطفال أو إهمالهم. كما تعتزم الحكومة اعتماد قضاة لشؤون الأسرة لتحسين الحماية الموفرة للأطفال الداخلين في نزاعات أو المحتكين بالقانون. ومكنت الشراكات المبرمة مع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من نشر ١٢٠ مساعداً اجتماعياً لمساعدة الأطفال الذين يتيموا بسبب فيروس إيبولا، والأطفال المهاجرين، وحالات العنف الشديد أو الاغتصاب، والفتيات المعرضات لزواج الأطفال.

١١٠ - وختم قائلاً إن الرئيس والجمعية الوطنية نظّما أيضاً حملات توعية للدفاع عن حقوق الطفل أو شاركا فيها، في حين وقعت الحكومة مؤخراً مذكرة مع اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة تركز على إدارة عودة المهاجرين وعلى الأبعاد الاجتماعية لهذا الإجراء.

١١١ - **السيدة العبري** (عمان): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة للأطفال، لأنه يؤمن بأن الأطفال يشكلون عنصراً حيوياً في المجتمع. وبرز اهتمام بلدها الخاص بالأطفال من خلال سن قانون الطفل في عمان في عام ٢٠١٤، الذي يضمن للأطفال الحق في الحياة والنماء والتحرر من التمييز على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعي. كما أنه يمنحهم حرية التعبير.

١١٢ - وأشارت إلى أن الحكومة تعمل على توفير جميع عناصر الحياة الكريمة للأطفال، بما في ذلك الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية المجانية عالية الجودة، والتي تشمل توفير اللقاحات بالمجان. كما تضمن الحكومة الحق في التعليم المجاني بهدف تنمية مهارات الأطفال وقدراتهم الفكرية والبدنية، لتمكينهم من أن يصبحوا أشخاصاً بالغين مسؤولين وقادرين على الإسهام في مجتمعاتهم. وأولت الحكومة اهتماما خاصا للأطفال ذوي الإعاقة، وهي تسعى إلى تزويدهم بجميع وسائل الحياة الطبيعية، بدون تمييزهم عن غيرهم من الأطفال، وتشجعهم على الاعتماد على الذات في أنشطتهم اليومية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت عمان قانوناً بشأن رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشأت عدة معاهد تعليمية وتدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٣ - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إنه من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل، قدمت الحكومة سلسلة من مشاريع القوانين الجديدة أو التعديلات المتعلقة بالتعليم قبل المدرسي، والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، والإعانات للنساء اللواتي لديهن أكثر من خمسة أطفال، وصحة الأم والطفل، والتعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. ففي أذربيجان، يحق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وللاجئين والمشردين داخلياً الحصول على التعليم المجاني في أي مدرسة أو جامعة تابعة للدولة، بالإضافة إلى الرعاية الطبية المجانية. وتقدم الدولة الكثير من الدعم لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين يغادرون المؤسسات التي تديرها الدولة والذين ليس لديهم محل إقامة، ويشمل ذلك السكن والإعانات الاجتماعية، كما تراقب وزارة التعليم بانتظام أوضاعهم. وقامت وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان بتيسير إعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة على مدى السنوات الخمس الماضية، وكان من الواضح أن البيانات الدقيقة والمستكملة هي شرط أساسي لنجاح الرصد وتنفيذ البرامج بما يضمن احترام حقوق الأطفال.

١١٤ - ومضت تقول إن اللجنة الإحصائية الحكومية تنشر سنوياً نشرة عن أطفال البلد، في حين أنشأت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل ، بالتعاون مع اليونيسف، قاعدة بيانات على الإنترنت تتضمن معلومات تعليمية وصحية عن الأطفال، بالإضافة إلى تقارير عن أي حالة لسوء معاملة تعرض لها الأطفال. وهذه البيانات تستخدمها الوكالات الحكومية الأخرى. وأذربيجان ملتزمة التزاماً كاملاً بتعزيز حقوق الطفل والتأكد من عدم ترك أي طفل خلف الركب.

١١٥ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن وفد بلده يرى حاجة للرد على ما ورد في البيانات التي أدلت بها وفود تركيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الدعم المقدم إلى الأطفال السوريين

اللاجئين. وأوضح أن تلك المساعدات، إن وُجدت، لن تُخفي بأي حال من الأحوال حقيقة أن حكومات تلك البلدان الثلاثة مسؤولة بشكل مباشر عن معاناة الأطفال السوريين وكذلك عن فقدانهم للأمن والاستقرار ولذويهم. فقد أججت تلك الحكومات الأزمة في سورية، وعملت على إطالة أمدها وعرقلت الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ودعمت الإرهاب، وأرسلت مقاتلين إرهابيين إلى البلاد، وقامت باعتداءات مباشرة ضد سورية. وارتكب التحالف الدولي اللاشرعي والميليشيات العميلة له جرائم ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. ولولا الدمار الذي تسببت فيه تلك الحكومات، لما شهد السوريون تلك المعاناة، ولما كانت هناك حاجة إلى الدعم المذكور أعلاه، ولما كانت هناك حاجة لسماع تلك المداخلات في محافل الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.